

المحاضرة رقم 06: الأقلمة المجالية في الجزائر

من محو الفوارق الجهوية

إلى البحث عن تأهيل الإقليم

مقاربة نظرية بين التنمية الإقليمية في ظل النظام الإقتصادي الموجه واقتصاد السوق

فلسفة الأقلمة

الإقليمية: تقسيم دولة ما إلى مجموعة من الأقاليم، بالإعتماد على مجموعة من المؤشرات.

أ- إذا كان الهدف من التقسيم هو حصر و تثمين الموارد الطبيعية (تصنيف الأراضي – الثروة المائية – الموارد الحرارية لاسيما المتوسطات الشهرية و توظيفها في حساب مجموع درجات الحرارة الإنمائية و مقارنتها مع أهم المنتجات الزراعية على مستوى الإقليم المعني بالدراسة، يضاف إليها طول فترة النمو على اعتبار أن متوسط درجة الحرارة الشهرية المثلى $+10^{\circ}$)

في هذه الحالة نعتد على مؤشرات طبيعية للتصنيف مثل :

* الإرتفاع على مستوى سطح الأرض (م)

* درجة الإنحدار (%)

*طبيعة الصخور من حيث المقاومة (صخور مقاومة – متوسطة – ضعيفة)

*كمية الأمطار المتساقطة سنويا/ ملم

فتكون المحصلة النهائية تصنيف دولة إلى مجموعة من الأقاليم الطبيعية المتجانسة

ب- أما إذا كان الهدف من التقسيم هو حصر وتحديد الفوارق الإقليمية من الناحية الاقتصادية و الإجتماعية في هذه الحالة نعتد على مجموعة من المؤشرات ذات قيمة علمية و عملية لا تقل عن 24 مؤشرا، نتحصل عليها من المنظومات الإقليمية الأربعة وهي :

- المنظومة الإقليمية
- المنظومة الاقتصادية
- المنظومة العمرانية
- المنظومة السكانية (السكان)

عند جمع هذه المؤشرات يتم معالجتها وفق أسلوبين أساسيين هما:

الأول/ التحليل العاملي

الثاني/ المصفوفة

كلتا الحالتين تؤديان لتقسيم المجال الوطني أو الإقليمي إلى مجموعة من المناطق المتجانسة، هذه المناطق تكون مصنفة ومرتبطة من حيث تطورها الاقتصادي و الإجتماعي بشكل تنازلي من الأعلى للأسفل، عندئذ يطرح السؤال الجوهرى التالي:

ما هي المنطقة الأولى بالتنمية ؟

حسب المنطق العلمى والعملى نبدأ بالمنطقة الأقل نموا بهدف خلق نوع من التوازن بين المناطق الجغرافية للإقليم و عليه لا بد من إعادة ترتيب سلم الأولويات حسب مبدأ الأفضلية فى التنمية.

ملاحظة:

إذا كان العمل على مستوى الدولة فإن خلاصة العملية معرفة الأقاليم الطبيعية، أما إذا كان العمل على مستوى إقليم نتحصل على مناطق طبيعية متجانسة

ملاحظة2:

إذا كان الهدف معرفة الفوارق الإقليمية على مستوى الدولة فإننا نسلك نفس المنهجية على مستوى الإقليم لأن هناك فوارق بين مناطق الإقليم الواحد. لأن الإقليم المتخلف يعيق انتشار التنمية نتيجة لاختناق الدورة الإنتاجية.

دور الإقليم فى إعادة توازن التنمية إقليميا:

يكون هذا الدور على عدة مستويات:

1- المستوى الوطني

2- المستوى الإقليمي

3- المستوى المحلي

4- الإقليم فوق الوطني:

- على المستوى الدولي

- على مستوى التكتلات الاقتصادية الإقليمية

وعليه يبرز دور الإقليم الفعال سواء على المستوى الوطني أو العالمي أو التكتلات الاقتصادية العالمية

التنمية الإقليمية في ظل العولمة

إن الدولة التي تندمج في منظومة العولمة تتخلى نهائيا عن سياسة محو الفوارق الإقليمية (الجهوية) و البحث عن تأهيل الأقاليم الغنية بمواردها الطبيعية و تأهيلها لتصبح قابلة لاستقبال الإستثمارات الأجنبية وفقا لعدة إجراءات منها:

- تحفيز الإستثمارات الأجنبية عن طريق إعفائها جزئيا أو كليا من الضرائب لمدة زمنية معينة
- تشجيع المستثمر الأجنبي وذلك ب:-
- تهيئة المجال الإقليمي و تجهيزه بمقومات التنمية (الأرضية – الطاقة المحركة: كهرباء غاز ماء – الطرق)
- العمل على تحقيق الجدوى الاقتصادية عكس الجدوى الإجتماعية في النظام الإقتصادي الموجه
- مراجعة المنظومة القانونية لتستجيب لمتطلبات الاقتصاد الحر
- إقامة بنية تحتية متطورة تستجيب لاقتصاد السوق مثل :

أ- الطريق السيار شرق-غرب

ب- إقامة مطارات في عدة مدن بمعايير دولية

ج- توسيع شبكة السكة الحديدية (سريعة و عصرية)

د- العمل على رفع قدرة الإستيعاب للموانئ البحرية

أي مستقبل للتنمية الإقليمية في ظل العولمة في الجزائر...؟

يمكن قراءة مستقبل التنمية الإقليمية في ظل العولمة من خلال عدة مؤشرات منها :

1- المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية S.N.A.T الذي رسم المحاور الكبرى للتنمية القطاعية حتى آفاق 2030

2- المخطط الجهوي للتهيئة الإقليمية S.R.A.T الذي قسم الجزائر لـ 9 أقاليم تخطيطية

3- السياسة الجديدة لجزائر جديدة التي انتهجت مقارنة **مناطق الظل**

انطلاقا مما سبق يجعلنا نرجح المرجعية الحالية على الأقل في الأفق المنظور أي تكريس السياسة الحالية، لهذا يستوجب على ما أظن مراجعة عدة قضايا منها:

أولا/ قانون الإستثمار

ثانيا/ وقف السعي الدؤوب الى الإنضمام للمنظمة الدولية للتجارة حتى يكون الإقتصاد الجزائري جاهزا للإنضمام إليها

ثالثا/ مراجعة اتفاقية الشراكة الأوروبية

رابعا/ تفعيل اتفاقية الشراكة لدول المغرب العربي